

المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي "دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي"

محمد العناسوة*

ملخص

هدف هذا البحث إلى بيان القيمة المصدرية الوثائقية والمعلوماتية للمسكوكات والعملة العربية الإسلامية في تاريخ الدولة العربية الإسلامية في الأندلس والمغرب العربي، خلال الفترة الواقعة فيما بين 91 هـ / 711 م - 897 هـ / 1492 م، فتناول البحث تاريخ العملات والمسكوكات التي سكّت وتم تداولها في كل من الأندلس والدولة الفاطمية والدولة المرابطية والدولة الموحدية كنماذج من دول الخلافة العربية الإسلامية، واعتمد الباحث على المصادر والمراجع التي أسعفته في جمع مادة البحث واستمداها من المشتلات التاريخية والاقتصادية والتراثية لدراستها واستقصائها واستنتاج ما يفيد بأن العملات والمسكوكات تعد من أهم المصادر والمرجعيات الوثائقية الموثوق بها عند دراسة الأمم والشعوب في مختلف الثقافات والحضارات.

وتوسل الباحث بالمنهج التحليلي المعتمد على الأسلوب التاريخي الوصفي في معالجة ما توافر من بيانات ومعلومات أسهمت في توصيل البحث والباحث إلى عدد من النتائج المهمة التي كان من أبرزها وجود دلالات سياسية وتاريخية وعقائدية واجتماعية واقتصادية تدل عليها العملات والمسكوكات، وكان من أبرزها إشارات إلى تنوع وتعدد أنواع العملات والمسكوكات والكتابات والنقوش التي كتبت ونقشت عليها وأنواع المعادن التي ضربت منها بأشكال وأحجام وأوزان مختلفة ذات علاقة بالأوزان والقيم والعيارات والمقايضات والمدخرات والأعداد التي سادت آنذاك.

الكلمات الدالة: العملات والمسكوكات العربية، التوثيق، مصادر المعلومات، عملات المرابطين، عملات الموحديين، عملات الأندلسيين، العملات الفاطمية، الكتابات والنقوش، اقتصاد الدولة الإسلامية.

المقدمة

المعلوماتي للتاريخ العربي الإسلامي؟

وتفرع من هذا التساؤل سؤالان هما:

- 1- ما أهمية العملات في المغرب العربي والأندلس كمصادر توثيقية للمعلومات في التاريخ العربي والإسلامي؟
 - 2- ما أهمية العملات العربية والإسلامية والمسكوكات في الاقتصاد في الدول؛ الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في التاريخ العربي والإسلامي؟
- وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذه التساؤلات انطلاقاً من أهمية الموضوع التي تكمن في اعتبار أن المسكوكات الإسلامية مرآة صادقة لأهم أحداث التاريخ الإسلامي، وسجلاً منظوراً لما كانت عليه أحوال البلاد الإسلامية طيلة العصور الإسلامية المتتالية، إذ لا يوجد حقل في التاريخ خدمته مسكوكاته بالقدر الذي خدمت به المسكوكات الإسلامية التاريخ الإسلامي.

كما ارتبطت السكة ارتباطاً وثيقاً بالفنون الإسلامية، حيث تساعد نقوشها في التعرف على الكتابات الأثرية المنقوشة عليها ودراسة دلالاتها السياسية والتاريخية والعقائدية إلى جانب كونها

تعتمد الحالة الاقتصادية في أية دولة على مدى توافر المال ومدى توافر المادة السلعية التي تقابل ذلك المال، والعملة المحلية للدولة الواحدة هي التي تؤخذ مقياساً لتقدير القيمة المادية السلعية والقيمة النقدية المعنوية في الدولة.

ولما رأى الباحث أن المال قد صار يباع ويشترى بالمال فقد ثار التفكير للبحث في تاريخ العملات وصكها واستعمالها عبر التاريخ وبخاصة التاريخ العربي والإسلامي. وتبين للباحث أن هناك تاريخاً حافلاً للنقود والمسكوكات الإسلامية والعربية كانت تحفظ فيه بقيمتها المادية وقيمتها المعنوية في الاقتصاد. ومن ذلك نبعت مشكلة الدراسة لدى الباحث في تحديد أهمية المسكوكات العربية الإسلامية. وتساءل الباحث: ما أهمية المسكوكات العربية الإسلامية كمصدر من مصادر التوثيق

* قسم علم المكتبات، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/3/25، وتاريخ قبوله 2014/6/23.

الزكاة والدية والصدقات... (2).

واعتمد الباحث على المنهج التحليلي التاريخي الذي يستمد من النص التاريخي المادة المعرفية والعلمية والتاريخية التي تعكس صورة المسكوكات والعملات العربية والإسلامية في الأندلس والمغرب العربي خلال الفترة الواقعة فيما بين سنة 91هـ / 711م - 897هـ / 1492م. وأثر ذلك على الحكم والاقتصاد المعتمد على سك المسكوكات والعملات.

وعليه، فإن حدود هذه الدراسة من حيث الزمن هي الفترة الزمنية الممتدة من 91هـ - 897هـ (711م - 1492م)، ومن حيث المكان فهي منطقة الأندلس ومنطقة المغرب العربي الذي يتكون آنذاك من المنطقة التي نشأت فيها الدولة الفاطمية والمنطقة التي نشأت فيها الدولة المرابطية والمنطقة التي نشأت فيها الدولة الموحدية. وتتحدد حدود هذه الدراسة في النص التاريخي الموثق في المؤلفات والمدونات والمسكوكات والعملات التي وجدت عبر تلك الفترة الزمنية موضوع البحث وما عليها من كتابات أو رسوم أو نقوش تثبت الحالة المالية والاقتصادية والسياسية التي سادت في تلك الدول.

ومن محددات الدراسة اعتماد الباحث على الإجابة عن أسئلة الدراسة بأسلوب يعتمد على تحليل المعلومات والبيانات التاريخية التي وجدت إبان ظهور المسكوكات والعملات في تلك الدول المعنية في الفترة الزمنية المحددة سابقاً، واستخلاص النتائج التوثيقية والمعلوماتية التي يمكن الاعتماد عليها كمصادر للمعلومات عند دراسة الاقتصاد والمال والتوثيق التاريخي في تلك الفترة من تاريخ دول الأندلس والمغرب العربي.

تبين للباحث أثناء جمع مادة البحث وجود عدد لا يستهان به من المصطلحات والمفاهيم التي تتعلق بالمسكوكات والعملات العربية والإسلامية في تلك الفترة الزمنية، وكان من أهم هذه المصطلحات ما يلي: (المسكوكات، العملة، سك العملة، النقد، الدرهم، الدينار، ضرب السكة، الدالوق، المثقال، القيراط، النميات، التبر، الذهب، الفضة، النحاس، البرونز، النقش، الكتابة، التوثيق)، ويتوقف الباحث عند تعريف المسكوكات والعملات والعلم المرتبط بهما على اعتبار أنهما أصبحا يشكلان علمين من علوم التوثيق والمعلومات في تلك الدول موضوع البحث.

المسكوكات لغة واصطلاحاً:

السكة لغة: حديدة قد كتب عليها يضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس، وأراد بالسكة الدينار والدرهم المضروبين، سمي كل واحد منهما

مصدرًا مهمًا للتعرف على أسماء البلاد والأماكن التي ضربت فيها، كذلك تفيد دراسة السكة في إلقاء الضوء على حالة العالم الإسلامي الاقتصادية عبر العصور التاريخية من خلال التعرف على قيمة العيار في السكة ومقدار وزنها.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع في أن النقود كانت إحدى شارات الحكم والسلطان، والتي يحرص كل حاكم على اتخاذها بمجرد توليه الحكم بعد أن يعتلي عرش دولته، وتتجلى أهمية النقود من الناحية السياسية فيما سجل عليها من أسماء خلفاء وملوك وحكام وأمراء وولاة، كما أن تصنيف هذه النقود يساعد على دراسة الأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي، وضبط تواريخ حكمها بصورة دقيقة. كما أن تسجيل مدن الضرب على هذه النقود يوضح امتداد نفوذ كل حاكم، والأقاليم الخاضعة له⁽¹⁾. وعادة ما تفصح المسكوكات عن دلالات عدة لهوية الأمة التي قامت بسكها، وتفسر العديد من جوانب حضارتها ممثلة في أمجادها التاريخية وفعاليتها السياسية والاقتصادية، كما تكشف عن أبعادها الجغرافية ووزنها المالي وتقلها الدولي وقسماتها الفنية، كما تعبر بمأثوراتها المنقوشة عليها عن معتقداتها ونسج حياتها الاجتماعية. والسكة هي إحدى أهم شارات الملك الثلاث (السكة، الدعاء على المنابر، الطراز)، كما أنها وثائق رسمية لا يمكن الطعن فيها بسهولة والخطأ فيها نادر وهي المرجع الرئيس إذا ما تناقضت الروايات، فهي بذلك تعد من أهم مصادر التاريخ إذ تكشف عن خفايا كثيرة وحقائق تاريخية أهملها المؤرخون. وتكمن أهمية المسكوكات لكونها مصدراً وثيقاً لدراسة الأسماء والألقاب إذ إنها تسلط الضوء على الكثير من حوادث التاريخ.

والأهم من ذلك أن علم المسكوكات والنقود بات من العلوم الوثائقية والتاريخية والأثرية المهمة التي لا يمكن إغفال دلالاتها الدينية والفنية (رسوم، نقوش، أشكال هندسية) التي تتضمنها المسكوكات كإحدى أهم الوثائق والشواهد والدلائل الأكثر مصداقية على عهود وعصور تاريخية موهلة في القدم شابها الكثير من الأخطاء والمغالطات التاريخية الجمّة، ولكون المسكوكات والنقود من المكونات الرئيسية للهوية الوطنية فقد تنامي الاهتمام بها خلال الأعوام الأخيرة.

كما أن دراسة النقود تعد أداة فعالة في أيدي الباحثين عامة والمشتغلين بالتاريخ الاقتصادي على وجه الخصوص، باعتبارها وسيلة ضرورية في المعاملات والتبادل، ووسيلة معيارية للقيم. ذلك بأن تحديد الأوزان والمكاييل والنقود من أصعب المهام المناطة بالتاريخ الاقتصادي، حيث لا تخفى الأهمية الكبيرة لهذه الأدوات في الحياة العامة، ولا سيما المعاملات الدينية المرتبطة بتحديد الأنصبة الشرعية (كمقدار

وهذا ما يؤكد العديد من الرؤى العلمية لنخبة من المؤرخين وفلاسفة التاريخ وعلم الآثار ومنهم أستاذ علم الآثار (ستيوارت بيجوت) الذي يؤكد أن علم الآثار هو فرع في الواقع للدراسة التاريخية ويؤيده في ذلك المؤرخ لانجلوا وسينتوبس بقوله إن (التاريخ يصنع من وثائق)⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من وجود أطروحات علمية معارضة لهذه الآراء تؤكد بأن هناك تبايناً علمياً جوهرياً في مهام واختصاصات كل من علم الآثار والتاريخ، إلا أن ما يهمنا هنا هو التأكيد على أن المسكوكات بحد ذاتها من المصادر الوثائقية التاريخية "الموثوقة" لكتابة التاريخ، كونها تتضمن كتابات ومعلومات وتواريخ توثق علمياً للعديد من الأحداث والمراحل السياسية والاقتصادية والدينية والفنية التي مر بها العديد من المجتمعات أثناء مراحل تطورها.

هناك إجماع لدى معظم المؤرخين والأثريين على أن المسكوكات والنقود تعتبر من أهم وأصدق المصادر الوثائقية التاريخية والأثرية الأساسية لكتابة ومعرفة تاريخ المجتمعات والدور الذي كانت تلعبه النقود في هذه المجتمعات عبر مختلف العصور، حيث يعتمد مدى ما تلعبه النقود من دور في المجتمع على تركيب هذا المجتمع، وإلى حد ما فإن تأكيد عكس ذلك هو أيضاً مقبول: فإن كنا نرى كيف تؤدي النقود وظيفتها في المجتمع المعني يمكننا أن نحكم على طابع هذا المجتمع وعلى العلاقات المادية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين الناس فيه⁽⁸⁾.

بالرغم من أهمية هذا العلم بصفته يتعامل مع وثائق رسمية تاريخية معاصرة قد تساعد في تشخيص ومعرفة بعض الحقائق التي تتعلق بالفترة التي وجدت فيها فإن المسكوكات الإسلامية لم تحظ بدراسة علمية وافية من قبل الباحثين العرب، باستثناء بعض الدراسات القليلة التي نبهت الأنظار إلى هذا الموضوع الشائك. فقد أدرك علماء الغرب أهمية هذا العلم، فظهر الكثير من الدراسات والمصنفات التي عنيت بمجموعات المتاحف ومراكز البحث، إضافة إلى الأبحاث الدقيقة التي اهتمت بدراسة نقود العديد من الأسر الحاكمة على امتداد رقعة الدولة الإسلامية، لذلك فإنه يسجل لهؤلاء العلماء والباحثين الغربيين فضل السبق في إنشاء هذا العلم وإبراز أهميته، وفتح الباب للباحثين من بعدهم⁽⁹⁾.

إن الأعمال العربية في هذا المجال، لم تظهر إلا عند منتصف القرن العشرين الميلادي، عندما قام الأب (أنستاس الكرملتي) بجمع أهم ما دونه الأديباء والمؤرخون المسلمون عن النقود في كتابه الموسوم بـ (النقود العربية وعلم النميات) ختمه بفهارس اشتملت على المصطلحات والمسميات الخاصة بالنقود.

سكة لأنه طبع بالحديد المعلمة له، ويقال له السك وكل مسار عند العرب سكة؛ قال امرؤ القيس يصف درعا ومشودة السك "موضونة تضاعل في الطي كالمبرد" .. وسكة الحراث حديده الفدان⁽³⁾.

ويعرف ابن خلدون السكة من وجهة النظر التاريخية بأنها: الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع جديد ينقش فيه صوراً وكلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم، فتخرج تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ويعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً، وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً... ولفظ "السكة" كان اسماً للطابع، وهي الحديد المتخذة لذلك، ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش المائلة على الدنانير والدراهم، ثم إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه، وهي الوظيفة. فصار علماً عليها في عرف الدول⁽⁴⁾.

أهمية علم المسكوكات:

يعتبر علم النميات أو النومات (numismatics) أي علم النقود أو المسكوكات، من العلوم الهامة في دراسة نواح من التاريخ، فالعملة والأنواط بما تحمله من صور الآلهة وصور الملوك والأمراء وأسمائهم وذكرى الحوادث التاريخية، وسنوات ضريها تقدم للباحثين -كما ذكرنا- مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى في المشرق والمغرب على السواء؛ فالعملة اليونانية -مثلاً- تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنها من أن تسك هذه العملة، ولم يعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع⁽⁵⁾. ظل مجال وعلم المسكوكات والنقود لعقود عديدة يدرس باعتباره أحد الفروع العلمية الهامة لعلم الآثار الذي يعني (بدراسة البيئة المادية الدالة على ماضي الإنسان والتي تشمل الموضوعات التي يمكن رؤيتها وتحسسها وقياسها وتصنيفها)⁽⁶⁾.

وقد ظهر العديد من الدراسات التاريخية التي ترى ضرورة إيلاء المؤسسات الأكاديمية التاريخية الاهتمام الكبير بعلم المسكوكات والنقود وأهميتها وذلك لما له من علاقة وثيقة بعلم التاريخ، ولكون المسكوكات تعتبر مصدراً وثائقياً معلوماتياً صادقاً للتحقق والتأكد من الكثير من الأحداث التاريخية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والدينية لمجتمع من المجتمعات أو شعب من الشعوب.

دمشق، وجعلها تحت رقابة الدولة، ويعود إلى الأمويين فضل المحافظة على نقاء الدينار بنسبة عالية. تولت الدولة الإسلامية في مركز الخلافة مهمة سك العملة، وذلك بضرب خاتم الحديد عليها، فسميت بدار الضرب، وكثيراً ما كانت مراكز الولايات الإسلامية القويّة أو البعيدة تقوم بهذه المهمة، على أساس اللامركزية، حيث قام ولاية العراق بسكّ الدنانير اليوسفيّة نسبة إلى يوسف بن عمر، والهيبرية نسبة إلى أبي هبيرة، وقام والي مصر عبد العزيز بن مروان بسكّ الدنانير في القسطنطينية⁽¹²⁾.

واستحدثت الخليفة العباسي هارون الرشيد منصب (ناظر السكة) ليشرف على سكّ النقود، ومراقبة السبّاكين، والضرابين، والنقاشين، والتأكد من أوزانها، وتحديد قيمتها، وتسجيل فئاتها في سجلات الدولة، وكثيراً ما كان القضاء يقومون بمهمة التأكد من مواصفات العملة قبل طرحها في الأسواق للتداول.

واستطاع أمراء القهر أن يفرضوا أسماءهم على السكة إلى جانب الخلفاء، مثل معز الدولة بن بويه الذي دخل بغداد في جمادى الأولى سنة 334 هـ فلم يجد الخليفة المقنن بالله إلا أن يقلده الإمارة ويأمر بأن يضرب اسمه على العملة.

وابتدع الفاطميون الذين بسطوا سيطرتهم على بلاد التبر واحتكروا ذهب السودان، ربع الدينار الذهبي، لتسهيل التعامل النقدي بمعدن الذهب، وتنشيط التجارة الداخلية⁽¹³⁾.

استعمل المسلمون النقد الثنائي كقطعيتين نقديتين رئيسيتين: الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، وهي تسميات غير عربية كانت معروفة بهذه الأسماء⁽¹⁴⁾. بالإضافة إلى عملات صغيرة من أجزاء الدينار والدرهم، كالدانق والمقال، واستخدموا النحاس والخلاتنط المعدنية في سكّ الفلوس، وكانت الدولة تحدّد وزن الدرهم الفضي والدينار الذهبي وقيمتها، وكانت الدولة تضرب على أيدي المزبّقين، وتعاقبهم بأشدّ العقوبات، أما العملة النحاسية فكانت تعدّ عداءً، كما كانت الدولة تجبر رعاياها على التعامل بعملة الدولة.

وكان شكل الدرهم والدينار دائرياً، أو مرتباً أحياناً (العملة الموحدية) وكان المهدي بن تومرت قد سنّ تزيين السكة لأول مرة، وغالباً ما كان يضرب على أحد وجوه العملة ذكر كلمة الجلالة، والصلاة على النبي، والبسمة، وعلى الوجه الآخر اسم الخليفة، أو عامله، وتاريخ الضرب، واسم المدينة التي سكّ فيها، وكانت المسكوكات تحلّى بالخط الكوفي، ولقماً كانت صورة الخليفة تضرب على العملة المعدنية.

وكانت العملات تنسب إلى من أمر بسكّها من الخلفاء أو الولاة، ومنها: الدنانير اليوسفيّة المنسوبة إلى يوسف بن علي، والدنانير والدرهم المومنية المنسوبة إلى عبد المؤمن بن علي، والدينار اليعقوبي المنسوب إلى يعقوب المنصور.

أما الدراسات العربية المتخصصة فلم تظهر إلا بعد ذلك⁽¹⁰⁾. واعتبرت أعمال هؤلاء الباحثين البدايات الأولى التي فتحت المجال واسعاً للاهتمام والتعمق أكثر، ولكن يؤخذ عليها السطحية والعمومية، والتزامها المنهج التقليدي المعروف المبني على الوصف والاهتمام بجدولة النقود وبيان أرقامها ونوع المعدن الذي شكلت منه، وضبط أوزانها وأقطارها ومكان وتاريخ ضربها أو إصداراتها حسب تسلسلها الزمني، دون التركيز على أهميتها الحضارية، انطلاقاً مما تحمله من نصوص كتابية ورموز وربطها بمسائل التاريخ، ذلك بأن النقود تعتبر ذات أهمية كبيرة بما تلقى من أضواء كاشفة على التاريخ، ومدى ارتباطها بالنظم المالية والسياسية. هذا، فضلاً عما تقدمه من معلومات حول التطور الصناعي والفني، ومدى الاستقلال الحضاري للدولة التي أشرفت على ضربها⁽¹¹⁾.

تاريخ المسكوكات الإسلامية:

أشارت عمليات البحث والاستقصاء التاريخي إلى أنه لم تكتشف بعد أية عملات سكت في عهد الرسول (ص) فيما اكتشف من آثار الدولة الإسلامية المبكرة.

أدرك الخلفاء المسلمون في وقت مبكر أنّ العملة بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية، وسيلة للإعلان عن سيادة الدولة الإسلامية وعروبته، ومن أجل ذلك حرصوا على نقشها بالعبارات الدينية الموجزة التي تعبّر عن عقيدة التوحيد، المكتوبة باللغة العربية، كما نقشوا عليها اسم الخليفة لإثبات شرعية الحكم، الذي يضمن قيمة المسكوكات، ومنها عبارة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، الأمر كله لله، لا قوة إلا بالله، لا غالب إلا الله، الله ربنا، محمد نبينا، الحمد لله رب العالمين، وما النصر إلا من عند الله، وهدي الله هو الهدى، والعاقبة للمتقون، وقل اللهم مالك الملك بيدك الخير، وإلهكم إله واحد، وباسم الله ربي.

وضربت السكة في عهد الخليفة الثاني عمر (رضي) فقد ضربت الدراهم على نقش الكسروية وشكلها، غير أنه زاد في بعضها (الحمد لله) وفي بعضها (محمد رسول الله).

وضربت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان بقصبة هرتك من بلاد طبرستان، وكتب فيها بالخط الكوفي (باسم الله ربي).

أما في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب سنة 40 هـ فقد ضربت السكة في البصرة.

لكن من الثابت أنّ المسلمين لم يضربوا سكة خاصة بهم إلا في عهد عبد الملك بن مروان عندما ضربت الدراهم والدنانير.

وكان عبد الملك بن مروان أول من قام بتعريب الدواوين وضرب الدينار الإسلامي، وأنشأ دار الضرب في عاصمته

لموسى في سك النقود وكان الدافع إلى ذلك هو التنافس الكبير بين ملوك المسلمين والملوك النصارى، لدرجة أن الملك ألفونس الثامن أمر بضرب عملات تحمل نقوشاً عربية على غرار طراز عملة أمراء مرسية.

ومن الجدير بالذكر أن دور الضرب الأندلسية قد انتعشت انتعاشاً كبيراً على يد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي، حيث وصلت إلينا عملات ضربت في جميع مدن الأندلس منها المرية، غرناطة، قرطبة، أشبيلية، مرسية، مالقة، دانية، شاطبة، نول لمطة وغيرها.

وقد أبقي العرب في الأندلس إبان الفتح الإسلامي لها على التعامل بالنقود البيزنطية، ذات النقوش والشارات والرموز النصرانية، وذلك عملاً بسياسة التسامح التي اتبعتها العرب مع سكان البلاد التي فتحوها، وهذا ما تؤكد مجموعة النقود التي ضربت في عهد موسى بن نصير (ت 97هـ / 715م).

ومع تثبيت أركان الدولة الإسلامية الجديدة في الأندلس، بدأ العرب بضرب دينار جديد عام 98هـ، 717م، يحمل على أحد وجهيه كتابات عربية تشتمل على الشهادة مكتوبة في وسط الدينار ونصها محمد رسول الله، وعلى الإطار نقش كتابي نصه ضرب هذا الدينار في الأندلس سنة ثمان وتسعين. أما ظهر الدينار فكان يحمل نقوشاً لاتينية. ويلاحظ من تاريخ الدينار السابق أنه متأخر في تعريبه عن مثيله في المشرق الذي عُرِبَ في عام 73هـ (692م) على يد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان. وفي الواقع فإن هذا الأمر ليس فيه غرابة؛ إذ يتفق مع طبيعة التدرج، حيث لم يحبذ الضارب المسلم للسكة أن يفاجأ أهل البلاد بعملة جديدة تماماً، وإنما سار بالتدرج المعقول، حتى يصل إلى ضرب عملة إسلامية خالصة في فترة قصيرة لم تتجاوز ربع القرن. ومن الجدير بالذكر أن الدينار العربي اللاتيني النقش لم يظهر إلا في الأندلس خاصة، وهذا يرجع إلى معرفة أهل البلاد من الأسبان بالرموز اللاتينية إلى جانب أن لهجتهم كانت مشتقة من اللغة اللاتينية نفسها.

ومن الجدير بالذكر أن الخلافة الفاطمية إبان ظهورها في بلاد المغرب عام 297هـ (909م) على أنقاض دولة الأغالبة، قد ضربت نقودها على طراز العملة العباسية إلى جانب اسم الخليفة عبيدالله المهدي أول الخلفاء الفاطميين. وفي عام 358هـ، (669م) أمر الفاطميون بإحداث تغيير جذري في طراز العملة من حيث التصميم؛ فقاموا بنقش كتاباتهم في ثلاث دوائر متحدة المركز، تسير في عكس اتجاه عقارب الساعة بدلاً من الترتيب الأفقي، الذي كانت تنقش عليه كتابات العربية منذ عهد الخليفة عبدالملك بن مروان. وكان الهدف من وراء هذا الطراز الفاطمي الجديد هو التأكيد على حق الفاطميين المطلق في الخلافة.

ذكر صاحب الاستقصا أن أمير المسلمين حين ورد عليه التقليد من الخليفة ضرب السكة باسمه ونقش على الدينار لا إله إلا الله محمد رسول الله، وتحت ذلك أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، وكتب على الدائرة ومن بيتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين، وكتب على الصفحة الأخرى عبد الله أحمد أمير المؤمنين العباسي، وعلى الدائرة تاريخ ضربه، وموضع سكوته.

وجرت العادة على تغيير تقاليد الدولة، عند تغيير الحاكم، ومنها تغيير السكة، فقد غير المأمون تقاليد الموحديين وعاداتهم، وأبطل تزيين السكة وجعلها مدورة، ومحا عبارة (المهدي إمامنا) منها⁽¹⁵⁾.

وتأتي الحالة هنا معكوسة عندما يأمر المملوك بأن يضرب اسم الخليفة إلى جانب اسمه ليضفي الشرعية الدينية على حكمه بعد امتلاكه الشرعية السياسية، فقد أمر الظاهر بأن ينقش اسم الخليفة مع اسمه على العملة ويذكر اسمه في الخطبة قبل اسم السلطان وأقام الخليفة بمصر وصارت القاهرة مقراً للخلفاء العباسيين إلى أن انتقلت الخلافة إلى العثمانيين في سنة 923 م والحاكم بأمر الله هو أول العباسيين بمصر لأن أحمد المستنصر لم يقم بها بل كان يقصد إرجاع الخلافة لبغداد كما كانت فحال التتر دون مشروعه⁽¹⁶⁾.

ومن الملاحظ أن العملة المملوكية أصبحت تخلو تماماً من الإشارة إلى اسم الخليفة العباسي، مع أن السلطان الظاهر بيبرس البندقداري كان قد استقدم إلى القاهرة أحد أبناء البيت العباسي، وبايعه بالخلافة في سنة (659 هـ / 1261م) أي بعد سقوطها في بغداد بنحو ثلاث سنوات، وخطب له على المنابر، ونقش اسمه على السكة.

وأشار القزويني إلى ضرب الفلوس في مدينة تبريز، من معدن الصفر، وتبادل أكثر أهل أذربيجان بها.

ولم يكن السلاطين يعتبرون ما يجري من ضرب للسكة بعيداً عن حواضرهم سوى محاولات للخروج على الطاعة، حتى ولو كانت السكة تحمل أسماء هؤلاء السلاطين، ففي رحلة سفر السلطان الملك المؤيد شيخ الثالثة إلى الشام سنة 820 هجرية قدم عليه (بدرب الأتارب) قاصد (مندوب) الأمير ناصر الدين بك بن قرمان بهدية وكتاب يتضمن أنه ضرب السكة المؤيدية، ودعا للسلطان في الخطبة بجميع معاملته وبعث من جملة الهدية طبقاً فيه جملة دراهم بالسكة المؤيدية، فعنف السلطان رسوله ووبخه وعدد له خطأ مرسله من تقصيره في الخدمة وذكر له ذنباً كثيرة فاعتذر الرسول عن ذلك كله وسأل السلطان الصفح عنه⁽¹⁷⁾.

أما فترة حكم المرابطين في الأندلس، فقد شهدت ازدهاراً

سكان البلاد التي فتحوها، وهذا ما تؤكد مجموعة النقود التي ضربت في عهد موسى بن نصير (ت 97هـ، 715م)⁽²⁰⁾.

ومع تثبيت أركان الدولة الإسلامية الجديدة في الأندلس، بدأ العرب بضرب دينار جديد عام 98هـ، 717م، يحمل على أحد وجهيه كتابات عربية تشتمل على الشهادة مكتوبة في وسط الدينار ونصها محمد رسول الله، وعلى الإطار نقش كتابي نصه ضُرب هذا الدينار في الأندلس سنة ثمانٍ وتسعين. أما ظهر الدينار فكان يحمل نقشاً لاتينياً. ويلاحظ من تاريخ الدينار السابق أنه متأخر في تعريبه عن مثيله في المشرق الذي عُرِب في عام 73هـ، 692م على يد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. وفي الواقع فإن هذا الأمر ليس فيه غرابة؛ إذ يتفق مع طبيعة التدرج، حيث لم يحبذ الضارب المسلم للسكّة أن يُفاجأ أهل البلاد بعملة جديدة تماماً، وإنما سار بالتدرج المعقول، حتى يصل إلى ضرب عملة إسلامية خالصة في فترة قصيرة لم تتجاوز ربع القرن. ومن الجدير بالذكر أن الدينار العربي اللاتيني النقش لم يظهر إلا في الأندلس خاصة، وهذا يرجع إلى معرفة أهل البلاد من الأسبان بالرموز اللاتينية إلى جانب أن لهجتهم كانت مشتقة من اللغة اللاتينية نفسها⁽²¹⁾.

وفي عام (103هـ، 720م)، ظهرت أول عملة ذهبية إسلامية في الأندلس، وقد سُكّت على طراز الدينار المغربي الذي كان قد ضرب في السنة السابقة بمدينة إفريقية (تونس حالياً). وكانت النقود الأندلسية الأسبانية المضروبة في الأندلس قبل عام 114هـ (732م)، تحمل اسم دار الضرب الأندلسي، وهي قطع نادرة الوجود.

ومن الجدير بالذكر أنه لم تصل إلينا أية عملة من بداية الحكم الأموي في الأندلس؛ وقد يعلل ذلك أن الأمير عبدالرحمن الداخل اكتفى باستعمال العملات التي كانت متداولة في الأندلس إبان دخوله إليها، ويحتفظ متحف أشمولين بمدينة أكسفورد بقطعة نادرة في شكل دينار مؤرخ بعام 116هـ، 734م من ضرب الأندلس. وتأتي أهمية هذا الدينار لكونه يمثل آخر عملة ذهبية أندلسية معروفة، حيث توقف بعدها السك إلى حوالي قرنين من الزمان.

وأول عملة ذهبية جديدة ظهرت في الأندلس بعد ذلك، كانت في عهد الخليفة عبدالرحمن الثالث عام (317هـ، 929م)، وهو أول من انشق على الخلافة العباسية، وأعلن نفسه خليفة على الأندلس. ومنذ عام 317هـ، 929م وحتى نهاية الحكم الأموي في الأندلس، كانت أسماء وألقاب الحكام تنقش على ظهر العملة إلى جانب اسم دار الضرب وسنتها، وكانت من أهم أماكن الضرب الأندلسية حينذاك مدينة قرطبة وبلنسية وغرناطة وشاطبة ومالقة ومرسية والجزيرة الخضراء وأشبيلية.

وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس في حوالي (400هـ، 1010م)، بدأ الحكام الأندلسيون بضرب عملاتهم الخاصة. وكان الكثير منها يضرب على الطراز الأموي إلى درجة أن بعض الأمراء قام بنقش اسم خليفة سابق، قد انتهت مدة خلافته على العملة.

وفي عصر ملوك الطوائف، مثل بني عباد في أشبيلية وبني الأقطس ببطليوس، وبني ذي نون بطليطة، وبني جهور بقرطبة، وبني حيويس بغرناطة، أخذ هؤلاء بوضع أسمائهم وألقابهم على العملة التي كان معظمها كسور الدنانير. وكان يعيب دنانير تلك الفترة أنها كانت تُضرب بنوع رديء من الذهب، مما يدل على تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية حينذاك.

يذكر أنه كثيراً ما كانت الدولة تضرب الدنانير الفضية أو العينية بسكّة الدينار الذهبي، لمواجهة المشكلات الاقتصادية، وندرة العملات الذهبية، ثم تضعها في التداول بقيم شرعية، وإن كانت تعتبر دون الذهبية في القدر، كما هو الحال الآن في عملتنا الورقية، وهذا ما قام به السلطان أبو الحسن علي في مملكة غرناطة، وأجاز الفقهاء المسلمون في ذلك الوقت استخدام عملة لا تطابق الوزن الشرعي على أن تقرّر الجهتان المتعاملتان ذلك⁽¹⁸⁾.

وذكر مؤرخ الدولة العثمانية في تاريخه أن عثمان مؤسس الدولة العثمانية- لم يلبث أن تحصّل على امتيازات جديدة عقب فتحه قلعة قره حصار سنة 688 هجرية الموافقة سنة 1289 ميلادية فمنحه ملك السلاجقة في السنة المذكورة لقب بك واقطعه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها وأجاز له ضرب العملة وأن يذكر اسمه في خطبة الجمعة وبذلك صار عثمان بك ملكاً بالفعل لا ينقصه إلا اللقب⁽¹⁹⁾.

وكان زوال عصر الخلافة الإسلامية إيذاناً بظهور دول مستقلة في شرقي العالم الإسلامي وغربيه، حرصت كل منها على سك عملة مستقلة بأسماء سلاطينها أو حكامها، ونقشوا عليها شعاراتهم وعبارات تحوي دلالات دينية وعقائدية مختلفة. ومع التطور الذي طرأ على كل مظاهر الحياة، فقد اندثرت هذه العملات شيئاً فشيئاً لتحل محلها عملات ورقية، تعد سندا بقيمة العملة، ثم تطورت هذه العملات الورقية في الشكل والحجم حتى أصبحت بالشكل الذي نعرفه اليوم.

العملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية:

1- العملة الأندلسية (91هـ/ 711م - 897هـ / 1492م):

أبقى العرب في الأندلس إبان الفتح الإسلامي لها على التعامل بالنقود البيزنطية، ذات النقوش والشارات والرموز النصرانية، وذلك عملاً بسياسة التسامح التي اتبعها العرب مع

في عهد بني نصر هو شعار: لا غالب إلا الله أما أهم دور الضرب في عهدهم فكانت مدينة غرناطة باعتبارها آخر معقل المسلمين في الأندلس

2- العملة الفاطمية (297 هـ / 909 م):

ضرب الخلفاء الفاطميون الدنانير الذهبية بأسمائهم ونقشوا عليها العبارات الشيعية، كما ابتدع الفاطميون نوعاً من النقود التذكارية الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى خرايب ومفردتها خروبة، وتقدر قيمة وزنها ب 0,194 جم. وكان الغرض من ضرب هذه الخرايب هو توزيعها على عامة الشعب في المواسم والأعياد، كما ضرب الفاطميون نوعاً آخر من النقود التذكارية تسمى الغرة، وهي مجموعة من الدنانير والرباعيات والدرهم المدورة تضرب بأمر الخليفة في العشر الأواخر من ذي الحجة.

ومن الجدير بالذكر أن الخلافة الفاطمية إبان ظهورها في بلاد المغرب عام (297هـ، 909م) على أنقاض دولة الأغلبية، قد ضربت نقودها على طراز العملة العباسية إلى جانب اسم الخليفة عبيدالله المهدي أول الخلفاء الفاطميين. وفي عام (358هـ، 669م) أمر الفاطميون بإحداث تغيير جذري في طراز العملة من حيث التصميم؛ فقاموا بنقش كتاباتهم في ثلاث دوائر متحدة المركز، تسير في عكس اتجاه عقارب الساعة بدلاً من الترتيب الأفقي، الذي كانت تنقش عليه كتابات العربية منذ عهد الخليفة عبدالملك بن مروان. وكان الهدف من وراء هذا الطراز الفاطمي الجديد هو التأكيد على حق الفاطميين المطلق في الخلافة⁽²²⁾.

3- العملة المرابطية (451 هـ / 1059 م):

إن اقتصاد الدولة المرابطية كان في نمو وازدهار وعملتها المرابطية أو قراريها اليوسفية (نسبة إلى يوسف بن تاشفين) كانت أكثر فضة من الدنانير التي كانت سائدة آنذاك عند فتح الأندلس، ومعلوم أن معدن الفضة لم يكن غزيراً في المغرب في عهد المرابطين وأن نسبة كبيرة كانت تستورد من الأندلس، لكن دقة الصناعة النقدية المرابطية وحرصهم على موافقة نقودهم للمقاييس الشرعية حال دون ضعفها، بالإضافة إلى كون قوة الذهب قد قلت من أهمية العملة الفضية، فالدينار المرابطي كما تذكر المصادر كان أعلى قيمة من الدينار العبادي (نسبة إلى دولة المعتمد بن عباد) في العيار وفي الوزن، كما كان هذا الأخير أفضل من الدينار الشرقي الذي كان مختلطاً بالنحاس⁽²³⁾.

ومن ثم ورث الدينار المرابطي بفضل ازدهار التجارة الداخلية والخارجية قوة الدينار الفاطمي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأصبح وحدة معيارية في أوروبا المسيحية

وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس في حوالي (400هـ، 1010م)، بدأ الحكام الأندلسيون بضرب عملاتهم الخاصة. وكان الكثير منها يضرب على الطراز الأموي إلى درجة أن بعض الأمراء قام بنقش اسم خليفة سابق، قد انتهت مدة خلافته على العملة.

وفي عصر ملوك الطوائف، مثل بني عباد في أشبيلية وبني الأفطس ببطليوس، وبني ذي نون بطليطة، وبني جهور بقرطبة، وبني حيوس بغرناطة، أخذ هؤلاء بوضع أسمائهم وألقابهم على العملة التي كان معظمها كسور الدنانير. وكان يعيب دنانير تلك الفترة أنها كانت تُضرب بنوع رديء من الذهب، مما يدل على تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية حينذاك.

أما فترة حكم المرابطين في الأندلس، فقد شهدت ازدهاراً ملموساً في سك النقود وكان الدافع إلى ذلك هو التنافس الكبير بين ملوك المسلمين والملوك النصراني، لدرجة أن الملك ألفونس الثامن أمر بضرب عملات تحمل نقوشاً عربية على غرار طراز عملة أمراء مرسية.

ومن الجدير بالذكر أن دور الضرب الأندلسية قد انتعشت انتعاشاً كبيراً على يد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي، حيث وصلت إلينا عملات ضُربت في جميع مدن الأندلس منها المرية، غرناطة، قرطبة، أشبيلية، مرسية، مالقة، دانية، شاطبة، نول لمطة وغيرها.

وفي عصر الموحدين تميزت العملة بارتفاع قيمتها وبصفة خاصة الدينار المؤمني والدرهم المؤمني، نسبة إلى الخليفة الموحد عبدالمؤمن بن علي. وأهم ما كان يميز الدينار الموحد هو شكله المربع الذي أمر بسكه المهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، كذلك سك كل من الخليفة يوسف بن عبدالمؤمن وولده الخليفة يعقوب المنصور بالأندلس عملة ثقيلة ضربت في أشبيلية وقرطبة وغرناطة ومالقة والمرية. وبهزيمة الموحدين في معركة العقاب بالأندلس أمام جيوش الأسبان، تقلص دور المسلمين الدفاعي هناك، مما ساعد على سقوط معظم مدن الأندلس في يد الأسبان، مثل مدينة قرطبة وأشبيلية ومالقة ومرسية، وغيرها. ولم يبق من ديار الإسلام في الأندلس إلا مملكة غرناطة العربية التي كان يحكمها بنو نصر آخر الملوك المسلمين بالأندلس، وتعد عملاتهم آخر العملات الإسلامية التي ضربت في الأندلس. وقد تميزت عملات بني نصر، بأنها كانت تضرب بعناية، إلى جانب أنها كانت متأثرة بالأسلوب المغربي الثقيل. وقد اشتملت عملات بني نصر على نقوش عديدة تضمنت آيات من الذكر الحكيم، إلى جانب اسم الحاكم دون أن يضرب عليها سنة السك، وأكثر ما يميز العملة

يحتمل أن يكون للذهب خاصة في العصر المرابطي دور في مسألة الغلاء الذي تحدث عنه المصادر والمراجع التي أرخت لهذه الحقبة وقدمت صورة دقيقة عن هذا الجانب الاقتصادي من الحياة اليومية داخل المجتمع المغربي والأندلسي والذي هو لعمرى جدير بالتنوع والدراسة⁽²⁷⁾.

يذكر أن عملة المرابطين كانت مرآة لعلاقتهم بالخلافة العباسية إذ ظهر لقب أمير على عملة المرابطين إشارة إلى الاعتراف بالسلطة الشرعية للخليفة في بغداد⁽²⁸⁾.

4- العملة والموحدية (514 هـ - 668 هـ):

إذا كان ظهور الموحدين في المغرب الإسلامي أوائل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، قد أحدث انقلاباً في الأفكار والمفاهيم الدينية والسياسية والاقتصادية، فإن ذلك جاء نتيجة طبيعية لحركة محمد بن تومرت الإصلاحية التي شملت جوانب مختلفة من حياة المجتمع المغربي، وتجلت آثارها واضحة في كثير من نواحي الحياة، ومن بينها النقود. وإذا كانت النقود (السكة) عموماً ترتبط بالاتجاهات السياسية والمذهبية التي تواكب عادة ظهور دولة ما في مكان ما وزمان ما، فإن هذه الحقائق جميعها تنطبق تماماً على دولة الموحدين التي يمثل ظهورها طفرة تاريخية لم يسبق لها نظير في تاريخ المغرب منذ العصور القديمة.

سارت الدولة الموحدية التي خلفت الدولة المرابطية على خطاها في تطوير اقتصادها وفق مستجدات عصرها واتساع رقعتها الجغرافية، إلا أنه خلافاً لما كان عليه الدينار المرابطي (نسبة إلى دولة المرابطين)، فإن القطع النقدية الموحدية حملت طابع الأسرة الحاكمة، بل تحولت إلى وسيلة دعائية، كما أن الزعم بإمامة المهدي أضحت يقينا معظماً تؤكد عبارتها «المهدي إمامنا» و«المهدي إمام الأمة»، المكتوبتان على التوالي بواجهة كل من القيراط والدينار الموحدية.

هذا الأمر سارت عليه باقي الأسر التي تعاقبت على حكم المغرب، كالمرينيين والوطاسيين، الذين نقشوا شعارات دينية على نقودهم. إلا أن الشرفاء السعديين (الدولة السعدية) عملوا على إبراز نسبهم الشريف، بنقش الآية التالية «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت» على دنانيرهم في إشارة إلى وجوب احترام سلطة السعديين الذين ينتهي نسبهم إلى آل البيت⁽²⁹⁾.

وفي عصر الموحدين تميزت العملة بارتفاع قيمتها وبصفة خاصة الدينار المؤمني والدرهم المؤمني، نسبة إلى الخليفة الموحدي عبدالمؤمن بن علي. وأهم ما كان يميز الدينار الموحدي هو شكله المربع الذي أمر بسكه المهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، كذلك سك كل من الخليفة يوسف بن عبدالمؤمن وولده الخليفة يعقوب المنصور بالأندلس

حيث عمل ألفونسو الثامن ملك «قشتالة وليون» على تقليد الدينار المرابطي بعد سقوط الدولة المرابطية بمدة، ف ضرب ديناره على غرار سنة 1173/596 هـ، عرف باسم "Marabeti Alfonso"، كما بقيت كلمة "Maravedi" تطلق على العملة الفضية في قشتالة إلى أواخر القرن 13م⁽²⁴⁾.

أما عن تقنيات سك النقود في الدولة المرابطية فيمكن الوقوف عليها بالتفصيل في كتاب «فتاوى ابن رشد الجد»؛ إذ كان يستقى فيها، وفي أهميتها أمام النقود المتداولة الأخرى آنذاك، وفي النصاب الذي تجب فيه الزكاة في «النقود الأندلسية المختلفة» فكان يجيب بأنه: «لا تجب الزكاة من الذهب إلا في عشرين مثقالاً من الذهب الخالص المرابطية وشبهها»⁽²⁵⁾.

فهذه الفتوى تثبت تفوق الدينار المرابطي على الدنانير الأندلسية من ناحية الوزن ومن ناحية الجودة التي كان يمتاز بها، وهذا الشرط كان أساساً عند الفقهاء في تحديد النصاب؛ وللتوضيح فإن موقف ابن رشد من نقود المرابطين لم يكن ينطلق فقط من التوجيهات الفقهية النظرية، بل كان يعتمد على إمامه بطبيعة وصناعة النقود المتداولة في عصره بحيث يذكر في كتابه أن وزن الدينار المرابطي كان 72 حبة، وأن هناك من الفقهاء من يرى بأن وزن الدينار الشرعي هو 76 حبة، ومن ثم فإن الدينار المرابطي هو مثقال غير ثمن⁽²⁶⁾.

وفي ذات السياق نشير أنه نظراً للوضع الاقتصادي المزدهر الذي عايشته الدولة المرابطية فقد تعددت دور السكة في الأندلس في عهدها سواء تلك التي اختصت في ضرب الدينار أم في ضرب الدرهم، وكانت موجودة في أغلب المدن الأندلسية كاشبيلية، وبلنسية، والجزيرة الخضراء، ودانية وشاطبة، وغرناطة وقرطبة ومرسية، ومالقة وألميرية، وكان يشرف عليها شخص يسمى «صاحب دار السكة»، وكانت دور السكة تأخذ الذهب أو الفضة من الأشخاص وتضربه لهم بالضرب الرسمي للدولة المرابطية مقابل أجر معين. من خلال ما تقدم ذكره يتبين أن الاقتصاد المغربي الأندلسي كان مزدهراً في عهد الدولة المرابطية، ويحسب له ألف حساب من لدن دول الشرق والغرب المسيحي، وعند الوقوف على المراجع العربية والغربية سواء القديمة منها أو الحديثة تتضح مكانة المغرب والأندلس في الإطار الاقتصادي للعالم المتوسطي، وفي إطار الوحدة الاقتصادية للبلاد الإسلامية في القرنين (5-6هـ/11-12م)، كما يتبين ارتفاع تكاليف المعيشة في الأندلس مقارنة بالشرق الإسلامي، ويمكن إرجاع ذلك حسب المصادر المختلفة المعتمدة إلى عدة عوامل أهمها ظروف المواجهة الدائمة بين المسلمين والنصارى، إضافة إلى بعد المسافة بين المشرق والمغرب، مما كان يؤثر على أثمان المواد المستوردة منه؛ كما

الدرهم التي نقش عليها اسم عبد المؤمن بن علي. وهنا تبدو صعوبة تحديد تاريخ الضرب بدقة. وإذا سلمنا بأن الزعيم الروحي لحركة الموحدين المهدي ابن تومرت لم يضرب النقود باسمه⁽³⁴⁾، على اعتبار أن وضعه يشبه تماماً الدور الذي قام به عبد الله بن ياسين الزعيم الروحي للمرابطين، لأن الرجلين لم يضربا نقوداً باسميهما، ولا سيما أن المهدي نفسه كان يدعي العصمة، الأمر الذي جعله يترفع عن ذكر اسمه أو نقشه في النقود، ومن ثم يمنح حق ضربها لعبد المؤمن بن علي. ويعزز هذا الرأي تسميته لعبد المؤمن بـ«إمرة المؤمنين» سنة 524 هـ / 1130 م⁽³⁵⁾. لذلك فإن تاريخ ضرب الدراهم قد تم في زمن عبد المؤمن.

وفي ضوء المعطيات السابقة يمكن القول بأن تاريخ ضرب النقود الموحدية الفضية (الدراهم) والذهبية (الدنانير) قد بدأ مع عبد المؤمن بن علي⁽³⁶⁾. ومن المحتمل جداً أن يكون ذلك منذ سنة 524 هـ / 1130 م، أي بعد وفاة المهدي بن تومرت. غير أننا لا نستطيع، في غياب الشواهد، أن نحدد السنة التي انطلقت فيها عملية سك النقود الموحدية، ولا سيما في هذه الفترة المبكرة من نضالهم ضد المرابطين؛ إذ لم تكن بحوزتهم دور للضرب تقوم بإنتاج كميات تغطي احتياجاتهم الشديدة، كأعطيات الجند مثلاً. يضاف إلى ذلك أن الموحدين أنفسهم لم يستعملوا الدراهم المربعة إلا بعد وفاة زعيمهم، واستقرار أحوالهم بقيام الدولة في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي. ونعتقد أن دار السكة بمراكش هي التي بدأت بإنتاج النقود الجديدة، ذات الطراز المتميز. وبتوسع نفوذ الموحدين، انتشرت النقود وزادت ظاهرة تأسيس دور السكة في جميع أنحاء المغرب والأندلس. وتأسيساً على ما تقدم، يكون عبد المؤمن أول من سك النقود الفضية والذهبية المربعة الشكل والمستديرة التي تضم بداخلها مربعاً أو مثلثاً. إذن فما الدرهم الموحد الذي أحدث تجديداً في عالم المسكوكات؟

الدرهم الموحد (المربع) الجديد والفريد في شكله ومضمونه، في عالم المسكوكات الفضية الإسلامية منذ ضرب المسلمون الدراهم العربية الخالصة في عهد الأمويين بدمشق ابتداء من سنة 78 هـ، والتي لم تعرف خلال مسيرتها الطويلة عبر الدول والعصور الإسلامية تغييراً أو تطويراً في شكلها وحجمها باستثناء التعديلات التي شهدتها في نصوصها وعباراتها تبعاً لاختلاف ميول حكام تلك الدول واتجاهاتهم المتباينة حسب مقتضيات المكان والزمان المتعلقة بأمور الحكم. ومن هنا تبدو أهميتها بما هي ظاهرة حضارية تستحق الدراسة والاستقصاء من قبل الباحثين المختصين والمشتغلين بمسائل تاريخ المغرب الإسلامي، لما تؤدّي من دور في

عملة ثقيلة ضربت في أشبيليا وقرطبة وقرطبة ومالقة والمريّة. وبهزيمة الموحدين في معركة العقاب بالأندلس أمام جيوش الإسبان، تقلص دور المسلمين الدفاعي هناك، مما ساعد على سقوط معظم مدن الأندلس في يد الأسبان، مثل مدينة قرطبة وأشبيليا ومالقة ومرسية، وغيرها. ولم يبق من ديار الإسلام في الأندلس إلا مملكة غرناطة العربية التي كان يحكمها بنو نصر آخر الملوك المسلمين بالأندلس، وتعد عمّلاتهم آخر العمّلات الإسلامية التي ضربت في الأندلس. وقد تميزت عمّلات بني نصر، بأنها كانت تضرب بعناية، إلى جانب أنها كانت متأثرة بالأسلوب المغربي الثقيل³⁰. وقد اشتملت عمّلات بني نصر على نقوش عديدة تضمنت آيات من الذكر الحكيم، إلى جانب اسم الحاكم دون أن يضرب عليها سنة السك، وأكثر ما يميز العملة في عهد بني نصر هو شعار: "لا غالب إلا الله" أما أهم دور الضرب في عهدهم فكانت مدينة غرناطة باعتبارها آخر معقل المسلمين في الأندلس⁽³¹⁾

ليس من السهل تحديد تاريخ ظهور النقود الموحدية من وجهة النظر التاريخية، لانعدام الوثائق من جهة؛ وحتى إذا توافرت وتضمنت بين ثناياها إشارات أو تلميحات من جهة أخرى، فإنها تحتاج إلى غرلة ودراسة دقيقة للتأكد من صحة أخبارها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر ما ورد بخصوصها في كتاب البيهقي⁽³²⁾ أخبار المهدي بن تومرت الذي أودعه معلومات غزيرة وقيمة عن فكرة نشأة حركة الموحدين في بداية تكوّنها. وبالمقابل، فإنه لم يعر أي اهتمام لمسألة النقد التي تعتبر أداة فعالة في النظام الاقتصادي وارتباطها الشديد بالحكام، وأكتفي بالإشارة إلى منزلة «السكاكين» أو المشرفين على ضرب النقود، والتي كانت تلي منزلة «المحتسبين» مباشرة.

والملاحظ من تتبع الرواية التاريخية عند مؤرخي المغرب الإسلامي أنها لا تحتوي على تفاصيل جديدة حول الموضوع، ولكنها تجمع على نسبة اختراع الدراهم الموحدية إلى محمد بن تومرت وتطلق عليه بعض النعوت التي تؤكد فكرة إنشائه لهذا النوع من النقود. فتصفه بـ«صاحب الدرهم المربع» تارة، أو «صاحب الدرهم المربع»⁽³³⁾ تارة أخرى. وإذا أخذنا بوجهة النظر التاريخية، قد يكون الإمام ابن تومرت هو صاحب اختراع النقود الموحدية بما لا يدع مجالاً للشك. ولكن الأمر قد يختلف تماماً فيما يتعلق بهذه المسألة إذا احتكنا فيها إلى وجهة النظر الأثرية التي يمثلها علم الآثار ممثلاً في النقود. والمعروف أثراً أن النقود تمثل وثائق مادية معاصرة يصعب الطعن في معلوماتها. ولكن الإشكال يزداد غموضاً بسبب خلو النقود الموحدية من تاريخ الضرب واسم الأمير، باستثناء أنصاف

الكشف عن جوانب خفية من حياة المجتمع آنذاك.

وكانت الدراهم المربعة وأنصافها تحمل كتابتين مركزيتين من الوجهين نفذت نصوصهما بطريقة الحفر البارز، بأسلوب الخط النسخي الموحد.

ونقرأ على وجه الدراهم المربعة، كتابة من ثلاثة سطور أفقية تشير إلى هذه الصيغ الثلاث التالية حسب ترتيبها على القطعة وهي:

1. لا إله إلا الله

2. الأمر كله لله

3. لا قوة إلا بالله.

بينما خصصت كتابة الظهر لتسجيل الشهادتين في صيغة جديدة مقرونة بلقب إمام الموحدين محمد بن تومرت هكذا:

1. الله ربنا

2. محمد رسولنا

3. المهدي إمامنا.

ونلاحظ استحداث عبارات جديدة متميزة فيها انسجام وتناسب في اللفظ مع اختلاف في المعنى والهدف. وهذا الأسلوب المتميز لم يسبق أن استعمل على المسكوكات الإسلامية. فالعبارات الثلاث في الوجه تختم باسم الجلالة (الله)، والظاهرة نفسها يمكن ملاحظتها على عبارات الظهر التي تختم هي أيضاً بـ"نا" الدالة على الجماعة⁽³⁷⁾، وهي بهذا المفهوم وسيلة إعلامية تترجم فلسفة الدعوة الموحدية في ميدان العقيدة، عدا عبارة «المهدي إمامنا» التي تؤكد إقرار الموحدين بإمامة محمد بن تومرت والتي تشكل ركناً من أركان الدعوة الموحدية نفسها.

أما الدرهم المؤمني. نسبة إلى عبد المؤمن بن علي - على نمطين مختلفين من حيث النصوص المسجلة عليها⁽³⁸⁾.. إذ نقرأ على النمط الأول في الوجه الآية الأولى من فاتحة الكتاب في ثلاثة سطور أفقية متوازية، على النحو التالي:

1. الحمد لله

2. رب

3. العالمين.

وعلى الظهر:

1. أبو محمد عبد

2. المومن بن علي

3. أمير المؤمنين.

أما نصوص نقود النمط الثاني، فنجدها تتألف من كتابتين مركزيتين على النحو التالي:

في الوجه:

1. الحمد لله

2. رب

3. العالمين.

في الظهر:

1. الأمر كله

2. لله لا قوة

3. إلا بالله.

ومن استعراضنا المتقدم، يتبين أن النقود الفضية الموحدية مجردة من تاريخ الضرب، وأنها نادراً ما تذكر مكان الضرب. وهذه الظاهرة الفنية تعتبر من أهم خصائص النقود الموحدية عامة. ولما كانت النقود تمثل وسائل إعلامية ودعائية للدولة، فقد علق الموحدون عليها أهمية كبيرة تتجلى لنا بوضوح في ما اختاروه من العبارات الدينية المؤثرة بما يتناسب والجو العام الذي كان قوامه الشعور الديني المتعطش إلى المذهب السنّي. لذلك نراهم ينقشون عبارات دينية وأجزاء من الآيات القرآنية لا تقبل الجدل والنقاش لإعجازها وشموليتها وتأثيرها القوي نفسياً ومعنوياً. أما شخصية عبد المؤمن بن علي، فتظهر في المسكوكات بوضوح ممثلة في نقش اسمه وكنيته ولقبه الخلفي (أمير المؤمنين) الذي يكشف عن شخصيته الطموحة المتطلعة إلى حكم العالم الإسلامي، فكان شديد الملوكية كأنه كان ورثها كابراً عن كابر، لا يرضى إلا بمعالي الأمور⁽³⁹⁾. والمعروف أن هذا اللقب ظل إلى ذلك الوقت مقتصراً على خلفاء بني العباس في بغداد والفاطميين في مصر بالقاهرة، وكان عبد المؤمن يرى أنه أحق بتولي خلافة المسلمين. وفضلاً عن هذه الصفة، فإن خلو النقود من اسم "المهدي" ولقبه يدل دلالة واضحة على التفرد بالسلطة وحصر الحكم في أسرته الكومية المؤمنية. ومن هنا يمكن تفسير هذا الإجراء السلطوي بأنه ينم عن دهاء سياسي، يدل على ذلك ادعاؤه النسب العدناني القرشي الذي يؤهله لخلافة المسلمين.

وإذا كان وزن الدينار الإسلامي الذي حدده مرسوم الإصلاح النقدي في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان هو 4.25 غرام من الذهب، فإننا نلاحظ انخفاضاً كبيراً في وزن الدينار المؤمني الذي أصبح يمثل نصف الدينار الشرعي تقريباً. ولا شك أن هذا التدني في وزن النقود الموحدية في هذه الفترة المبكرة من تكوين الدولة الموحدية له ما يبرره سياسياً واقتصادياً. أما التصميم الهندسي لشكل الدينار المؤمني، فهو ابتكار جديد لم يكن معروفاً من قبل في عالم المسكوكات الإسلامية عامة، إذ يتكون من قطعة مستديرة الشكل من معدن الذهب، يزينها من أحد وجهيها حلقة مستديرة على هيئة خطين رفيعين أحدهما منقط والآخر غفل من التنقيب، وبعبارة أدق من حلقتين الأولى خطية والثانية منقوطة، تضمان بداخلهما ثلاثة

والبيانات والمعارف التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية والحضارية.

وتبين للباحث أن العملات والمسكوكات وبما تضمنته من معلومات تؤكد على أنها كانت جزءاً من سيادة الدولة وأي تدخل فيها يعد تدخلاً في سيادة الدولة، والدليل على ذلك ما وجد عليها من كتابات ونقوش تبين اسم الحاكم أو لقب الحاكم أو العبارة الدالة على عقيدة الدولة أو الدعوة إلى أن الدولة إسلامية.

إن قراءة العملات والمسكوكات في تلك الدول القراءة البحثية المتأنية قد أوصلت الباحث إلى أن لهذه العملات والمسكوكات دوراً كبيراً في التأريخ للأسر الحاكمة والحكام عبر فترات حكم كل واحد منهم. ومن ذلك تبين أن هذه المسكوكات والعملات قد أسهمت إسهاماً كبيراً في اعتبارها من أهم المصادر الموثقة التي تشتمل على المعلومات والبيانات والإشارات والمعارف الموثقة والثابتة عند دراسة تاريخ تلك الدول، بما فيها من مجتمعات متغايرة وبما فيها من أنظمة حكم ترجع في أساسها إلى نظام الخلافة الإسلامية.

وقد تبين للباحث أن بعض هذه الدول في نشأتها الأولى كان يعتمد على تداول واستعمال عملات ومسكوكات معتمدة في دول أخرى سابقة عليها أو متزامنة معها، إلا أن ذلك الاعتماد لم يدم طويلاً وبقي حتى قام حاكم تلك الدولة أو أميرها بالأمر بسك العملة لدولته ونظام حكمه.

لقد وجد الباحث أن هناك علاقة قوية بين العملات والمسكوكات من جهة والفنون الإسلامية من جهة أخرى، وذلك راجع إلى عدة عوامل وأسباب منها ظهور مهنة مجتمعية امتنها كثيرون في سك العملات والمسكوكات وصياغتها، بحيث يكون للتفنن فيها أثر واضح في التطور الفني والتطور الصناعي المعتمد على المهن اليدوية في تلك المجتمعات، كما أن من تلك العوامل والأسباب أن العملات والمسكوكات تعد من أهم الوسائل الدعائية والإعلامية للحكم والحاكم وللدولة نفسها. ولعل ذلك راجع إلى قلة الوسائل الإعلامية التي تروج للحاكم من أجل نصرته والوقوف إلى جانبه إزاء الدول المجاورة.

وتوصل البحث إلى أن تلك العملات والمسكوكات في تلك الدول كانت مصدراً من أهم المصادر التي توثق وتؤرخ للأوزان والقيم والمقايضات والعيارات والمخدرات والأعداد بحيث إنها كانت تبين مدى أهمية المعدن الذي ضربت منه في المجتمع أو الدولة على اعتبار أنه مال للفرد أو الدولة. رغم أنه لم يثبت للباحث أن أية عملة أو مسكوكة في الدولة الأندلسية أو الدولة المرابطية أو الدولة الفاطمية أو الدولة الموحدية قد كتب ما يدل

مربعات، اثنان خطيان والثالث منقط. وهذه الصورة الجديدة للدينار المغربي تجعل الباحث يتساءل عن الدوافع والأسباب التي كانت وراء هذا الابتكار الجديد الذي يمثل اتجاهاً جديداً في تاريخ نظم السكة الإسلامية بشكل عام والمغربية بشكل خاص.

ولا شك في أن الصيغ والعبارات الدينية الجديدة على العملات سيشكلان مصدراً وثائقياً ومحوراً أساسياً في دراسات الباحثين والمؤرخين.

نتائج البحث ومناقشتها

تناول هذا البحث العملات والمسكوكات التي كانت قد سكت وتم تداولها في كل من الدولة الأندلسية والدولة الفاطمية والدولة المرابطية والدولة الموحدية من دول المغرب العربي خلال الفترة الواقعة فيما بين 91هـ / 711م - 897هـ / 1492م. وقد تبين للباحث أن العملات والمسكوكات في تلك الدول وخلال تلك الفترة كانت ذات خصوصيات ومميزات تخصها وتميزها من العملات والمسكوكات في الدولة الإسلامية منذ نشأتها الأولى وحتى انتهاء عهود الخلافة الإسلامية، وذلك راجع إلى تعدد الخلافات الإسلامية التي بدأت بالخلافة الراشدية وانتهت بالخلافة الإسلامية في الحكم العثماني.

وتبين للباحث أن العملات والمسكوكات العربية والإسلامية لم تضرب إبان نشأة الدولة الإسلامية الأولى، وبخاصة عندما أنشأها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. ولعله عليه الصلاة والسلام كان يقصد من وراء ذلك مقاصد إسلامية عقائدية لتمثيل مجتمع الدولة الإسلامية الأولى من التفكير المادي البحث في الحياة إلى التفكير المعنوي الديني أكثر من غيره من الميول الإنسانية التي كانت تتمثل في حب الناس للمال والمادة، حيث قال تعالى "وتحبون المال حبا جما"⁽⁴⁰⁾.

لقد ثبت من خلال البحث والاستقصاء أن للعملات والمسكوكات في الأندلس ودول المغرب العربي دلالات تاريخية تسهم في توثيق تاريخ تلك الدول، كما تسهم في توثيق السياسات المتبعة فيها، والرامية إلى توطيد المجتمعات والتآلف والتحالف فيما بينها لتحقيق الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية التي كانت ترمي إليها سياسات كل دولة من تلك الدول على حده، ولتحقيق الأهداف العقائدية الدينية في نفسها على اعتبار أنها دول إسلامية تسعى إلى تنمية الروح الدينية لدى تلك المجتمعات حديثة العهد بالإسلام، حيث إن تلك الدلالات السياسية قد تبين للباحث من تنوع العملات والمسكوكات وتعددتها وما وجد عليها من كتابات ونقوش تؤكد على أنها تعد مصدراً موثقاً موثقاً من مصادر المعلومات

التأريخية كمصدر من مصادر المعلومات والبيانات التي تسعف في قراءة تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس والمغرب العربي.

التوصيات

يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بالعملات والمسكوكات من الناحية التاريخية وذلك بتكليف بعض المؤسسات الحكومية والأكاديمية والاقتصادية بجمع ودراسة أية عملة أو مسكوكة على اعتبار أنها مصدر موثوق به يوثق للدولة ويؤرخ لها بطريقة صادقة وثابتة لا تدع مجالاً للشك دون النظر إلى الكلفة المالية التي من الممكن أن تترتب على إجراء الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

كما يوصي الباحث بضرورة توجيه البعثات الأثرية والأكاديمية والهيئات الدولية ذات الاهتمام والاختصاص، وهيئات التدريس وطلبة الدراسات العليا في المعاهد والكلية والجامعات بالعمل على إيجاد منهج مختص مستقل يعنى بهذا الموضوع في جميع مجالاته وجوانبه توجهاً للفائدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينظر إليها في تطور الدول على أنها عامل من عوامل الارتقاء الحضاري والثقافي الذي يسهم في الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها.

على وزنها أو قيمتها أو السنة التي سكت فيها، إلا قطعة واحدة نادرة في شكل دينار مؤرخ بعام 116 هـ / 734 م. كما توصل الباحث إلى أن النقون في طرائق سك العملات والمسكوكات قد اتسع نطاقه فشمّل أشكالها وأحجامها وأوزانها والكتابات التي كتبت عليها أو النقوش التي نقشت فيها لتبين الأسماء والعبارات ذات الدلالات الهادفة المتنوعة.

واستنتج الباحث أن متاحف العالمية لم تحتفظ فيها بأية عملات أو مسكوكات تعود إلى بداية الحكم الأموي في الأندلس وحتى نهايته إلا تلك القطعة النادرة التي هي في شكل دينار مؤرخ بعام 116 هـ / 734 م، التي ضربت في الدولة الأندلسية والمحفوظة الآن في متحف أشمولين في أكسفورد، وتأتي أهمية هذا الدينار من كونه يمثل آخر عملة ذهبية أندلسية، حيث توقف السك بعدها حوالي قرنين من الزمن.

لم يثبت من خلال عملية البحث والتقصي ودراسة العملات والمسكوكات عبر تاريخها الطويل في تلك الدول أن هناك أية معلومات توثيقية تاريخية موثقة تشير إلى سك العملات الورقية التي تشبه تلك التي يتم التعامل بها في الوقت الحاضر.

التوصيات: أن هذا الموضوع على أهميته لم ينل من الباحثين والدارسين إلا القليل من الجهد والوقت في البحث والدرس مما يدعو إلى التذكير في إعادة النظر في قيمته

الهوامش

- (15) السلاوي، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، 8 ج، ج 1، ص 59.
- (16) المرجع السابق، ص 85.
- (17) بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 17 ج، ج 14 ص 48.
- (18) الطوخي، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، ص 273.
- (19) المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، الطبعة العاشرة، ص 118.
- (20) انظر: فهمي، موسوعة النقود العربية وعلم النميات، مرجع سابق، فجر السكة العربية.
- (21) دفتر، المسكوكات، مرجع سابق ص 70.
- (22) الموسوعة العربية العالمية 30 ج، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ج 16، ص 651.
- (23) بن عبدون الفهري، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص 58.
- (24) ابن رشد، الفتاوى، 926/2، 1112/2-1113، 1203، 1369/3. الطيبي، جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب في القرن 12/هـ، من خلال رسائل "جنيزة

- (1) الباشا، الألقاب الإسلامية، 1998 م، ص 22 - 23.
- (2) الشريف، نصوص جديدة ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي، ط 1 ص 49.
- (3) ابن منظور، لسان العرب 15 ج، ج 10، مادة (س ك ك).
- (4) ابن خلدون (ت 808 هـ / 1406 م)، المقدمة، ج 2، ص 808.
- (5) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص 39.
- (6) النور، المنهج التاريخي العلمي والتحديات، مجلة الثقافة الجديدة، عدد يناير، ص 32.
- (7) المرجع السابق، ص 48.
- (8) أنيكين، الشيطان الأصفر - الذهب والرأسمالية، ص 78.
- (9) الصاندي، منهج البحث التاريخي، ص 7.
- (10) الأب أنستانس الكرملّي، النقود العربية وعلم النميات، ص 1.
- (11) الحسيني، النقود مدرسة في التاريخ، مجلة آفاق عربية، السنة 13، ص 71-72.
- (12) دفتر، المسكوكات، ص 32.
- (13) المرجع نفسه، المسكوكات، مرجع سابق ص 34.
- (14) البستاني، دائرة المعارف 10 ج، ج 8 ص 369.

- القاهرة، 1/51-83.
- (25) ابن رشد، الفتاوى، 2/908.
- (26) ابن رشد، المصدر السابق، 2/916-1112-1113، الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، ط2، ص97-107.
- (27) بنقرية، المسكوكات المغربية من الفتح الأندلسي إلى سقوط دولة بني حماد، ص580، الحكيم، الدوحة المشتبكة، مصدر سابق، ص78.
- (28) كوتراني وآخرون، الحضارة العربية الإسلامية، ص331.
- (29) علام. الدولة الموحدية في المغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، ط1، ص254.
- (30) عنان، دولة الاسلام في الاندلس، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس، ص243.
- (31) أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ط2، ص494. ينظر أيضا: ابن سعيد الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، ص78.
- (32) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص810.
- (33) الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، العدد 1-2، ص111.
- (34) بن قرية، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة، ص. 13.
- (35) بن قرية، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة، أطروحة دكتوراه الدولة، ص13.
- (36) بن قرية، المرجع السابق، ج1، ص. 298، 299.
- (37) دينار الزكاة يساوي 42 حبة من حبات الشعير المتوسط، أي حوالي 1.50 غ. انظر: الداودي المالكي، كتاب الأموال، ص149.
- (38) انظر: فهمي، موسوعة النقود العربية وعلم النميات، ص216-217.
- (39) حميد، النقود وثنائق تاريخية مهمة، مجلة المنهل، ع454، مج48، السنة53، ص27.
- (40) قرآن كريم، سورة الفجر، آية (20).

المصادر والمراجع

- ج14، ج17، تحقيق محمد حسين شمس الدين، 2010 م، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- البستاني، بطرس، 1987، دائرة المعارف ج8، ج10، طبعة بيروت، بيروت.
- بلانت، ريتشارد، النقود العربية الإسلامية، ترجمة بسام سروج وإبراهيم سروج، 1994 م، طرابلس.
- الحسيني، محمد باقر، 1988 م، النقود مدرسة في التاريخ، مجلة آفاق عربية، السنة13، بغداد.
- حميد، عبد العزيز، 1987 م، النقود وثنائق تاريخية مهمة، مجلة المنهل، السنة53، مج48، ع454، جدة.
- الشريف، محمد، 1996 م، نصوص جديدة ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي، ط1 المهدية، تطوان، المغرب.
- الطراونة، خلف فارس فجيح، 1994 م، المسكوكات وقراءة التاريخ، مطابع وزارة الثقافة، عمان، الأردن.
- الطوخي، أحمد، 1997 م، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- الطبيبي، أمين توفيق، 1987 م، جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب في القرن 12/هـ، من خلال رسائل "جنيزة القاهرة"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- عبد الرزاق، ناهض، د. ت. دفتر المسكوكات، جامعة بغداد. بغداد.
- عثمان، حسن، 1986م، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، مصر.
- علام، عبد الله، 1971 م، الدولة الموحدية في المغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، ط1، دار المعارف، مصر.
- علي، أبو الحسن بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار
- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة ج2، تحقيق علي عبد الواحد وافي، 1966 م، د. ن، القاهرة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة ج4، تحقيق علي عبد الواحد وافي، 1966 م، د. ن، القاهرة.
- ابن رشد، الفتاوى، تحقيق المختار التليي، 1987 م، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- ابن عبدون، عبد المجيد بن عبد الله الفهري، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، 1955، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.
- ابن قرية، صالح، 1996 م، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة، جامعة الجزائر. الجزائر.
- ابن منظور، د. ت. لسان العرب ج10، ج15، دار صادر، بيروت.
- أشباخ، يوسف، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، 1958 م، ط2، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة.
- الأندلسي، ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، 1953م، دار المعارف، مصر.
- أنيكين، أندريه، 1982 م، الشيطان الأصفر - الذهب والرأسمالية، دار التقدم، موسكو.
- الباشا، حسن، 1998 م، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة.
- بردي، يوسف بن تغري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،

الجامعة العربية المفتوحة، الكويت.
 المالكي، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، كتاب الأموال، تحقيق
 رضا محمد سالم شحادة، 1429 هـ، دار الكتب العلمية.
 مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الموسوعة العربية
 العالمية، 1996 م، ج 16، ج 30، الرياض.
 الناصري، أحمد بن خالد السلاوي المغربي، د. ت. الاستقصا في
 أخبار المغرب الأقصى ج1، دار الكتاب، الدار البيضاء.
 النبراوي، محمد رأفت، 2000م. النقود الإسلامية منذ بداية القرن
 السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق.
 النور، أسامة عبدالرحمن، 1980م، المنهج التاريخي العلمي
 والتحديات، مجلة الثقافة الجديدة، عدد يناير، عدن.

السكة، تحقيق حسين مؤنس، 1958 م، صحيفة معهد الدراسات
 الإسلامية، ع 1. 2، مدريد.
 عنان، عبد الله، 1990 م، دولة الإسلام في الأندلس؛ عصر
 المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، ط2، مكتبة
 الخانجي، القاهرة.
 فريد، محمد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط10،
 تحقيق إحسان حقي، 2006 م، دار النفائس، بيروت.
 فهمي، عبد الرحمن، 1965 م، موسوعة النقود العربية وعلم النميات،
 فجر السكة العربية، القاهرة.
 الكرمل، أنستانس البغدادي، 1939 م، النقود العربية وعلم النميات،
 المطبعة العصرية، بيروت.
 كوثراني، وجيه، وآخرون، 2005 م، الحضارة العربية الإسلامية،

Coins As Documentary Sources of Information in the History of Islam An Analytical Study of the Andalusian, Fatimid, Almorabeton and Almowahedieh in Morocco Currencies

*M. Al-Anaswah**

ABSTRACT

This research aims to identify the value of the Arab-Islamic coins as documentation and information source in the history of the Arab Islamic state in Andalusia and Morocco during the period between 91 hr / 711 AD - 897 hr / 1492 AD. The study addresses the history of currency and coins, which were made and used in each of the Andalusia and the Fatimid state and the Almorabetieh and the Almohedieh states as examples of Arab Islamic Khilfa countries. The researcher depends on the sources and references available and derived from historical, economic heritage to be studied and investigated, and to conclude that currency and coins is considered one of the most important documentary sources and references reliable when studying the nations and people in different cultures and civilizations.

The researcher adopted the analytical approach –based on the descriptive historical method in addressing the availability of data and information contributed to the reach a number of important results that were highlighted by the presence of political, historical and ideological, social and economic indicators evidenced by currency and coins, the most prominent of which was signs of the diversity and multiplicity of types of currency and coins, writings and inscriptions where types of metals were written and inscribed in different shapes and sizes and different weights that related to weights and values and calibres, savings and numbers that prevailed at the time

Keywords: Arabic Currency and Coins, Documentation, Information Sources, AL Murabeteen Currencies, AL Muwahedeen Currencies, Andalusians Currencies, Fatimid Coins, Writings and Inscriptions, the Islamic State Economy.

* Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 25/3/2014 and Accepted for Publication on 23/6/2014.